البيان الصحفي رقم ٤٣

حظر

لا يسمح بالاقتباس من محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في الوسائط المطبوعة أو الإذاعية أو الإلكترونية قبل يوم **٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش**

TAD/INF/PR43
٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

التنين المتربص: تقرير الأونكتاد يقيم الفرص المتاحة أمام الصين في نظام التبادل التجاري العالمي والمصاعب التي تعترضها

يتنبأ الأونكتاد في تقرير ***التجارة والتنمية، ٢٠٠٢*** [(١)]، الذي صدر اليوم، بأن يكون تحرير التجارة والتوسع فيها وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بين النواتج التي من المنتظر أن تحققها الصين من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ولكن على الرغم من النجاح الذي أحرزته الصين في مجال توسيع نطاق صادراتها، فليس البلد محصنا من التعرض لذلك النوع من المصاعب التي تعيشها البلدان التي أسرعت بالتحول من الاستعاضة عن الواردات إلى التوجه نحو التصدير، ويرى التقرير أن "من المرجح أن تظهر الصعوبات بصفة رئيسية في القطاعات التي تهيمن عليها المشاريع المملوكة للدولة وفي قطاع الزراعة.

---

(١) يمكن الحصول على تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٢ (Trade and Development Report, 2002) (رقم المبيع E.02.II.D.2، ISBN 92-1-112549-9) بسعر ٣٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، وبسعر خاص في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قدره ١٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، من: United Nations Publications, Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland، رقم الفاكس: 0027 917 22 41+، العنوان بالبريد الإلكتروني: unpubli@unog.ch، العنوان على الإنترنت: http://www.un.org/publications؛ أو من: United Nations Publications, Two UN Plaza, Room DC2-853, Dept. PRES, New York, NY 10017, USA؛ رقم الهاتف: 8302 963 212 1+، أو 9646 253 800 1+، رقم الفاكس: 3489 963 212 1+، العنوان بالبريد الإلكتروني: publications@un.org.

UNCTAD/EDM/Misc.209
(A) GE.02-50683 230402 230402

فقد نمت تجارة الصين في السلع والخدمات بمعدل يزيد على ضعف المتوسط العالمي لمدة أكثر من عقد من الزمان، وأصبحت صادرات الصين تشكل اليوم أكثر من ٤ في المائة من إجمالي صادرات العالم، مع تركيزها بشدة على الصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة. وثارت مخاوف في كل من البلدان المتقدمة والنامية من كون انخفاض الأجور في الصين يمنحها ميزة تنافسية كبيرة في التجارة العالمية، وما كان من انضمام الصين مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية إلا أن زاد من تلك المخاوف. ولكن التقرير يرى أن وضع فوارق الإنتاجية في الاعتبار يقلل من حجم الميزة التي تتمتع بها الصين (الجدول ١)؛ وتبين تحليلات الأونكتاد أن الصين ستظل منافسا قويا في بعض السلع التقليدية القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة (كالملابس والأحذية) وفي عمليات التجميع في القطاعات العالية التقنية. ويخلص التقرير إلى أن من المرجح أن يشهد الجيل الثاني من اقتصادات شرق آسيا الحديثة العهد بالتصنيع وغيرها من الأسواق الناشئة المتوسطة الدخل كالمكسيك أعنف المنافسات من المصدرين الصينيين.

غير أن انفتاح الصين يعني أيضا إتاحة فرص تجارية جديدة لبلدان أخرى عبر نطاق واسع من السلع يمتد من المنتجات القائمة على استخدام الموارد الطبيعية إلى المنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا العالية التقنية؛ والغالب بالفعل أن الارتفاعات المفاجئة للواردات تتم في مجال المنتجات المتوسطة كالمنسوجات والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية والسيارات. ويرجح التقرير ذهاب أكبر المكاسب إلى البلدان الصناعية المتقدمة والرعيل الأول من الاقتصادات الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع. إلا أنه يمكن أيضا لبعض الاقتصادات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن تتوقع الاستفادة من زيادة صادراتها من المواد الأولية.

ويعرب التقرير عن القلق من أن تؤدي سرعة تحرير التجارة إلى طرح إشكالية كبيرة على المشاريع المملوكة للدولة. ففي نهاية التسعينات، كانت هذه المشاريع توظف ٨٣ مليون شخص (أي ١٢ في المائة من إجمالي العمالة)، وكانت توفر ٣٨ في المائة من الدخل القومي و٥٠ في المائة من الصادرات. غير أن التقرير يلاحظ أن هذه المشاريع "تتسم بوجود عمالة زائدة، وارتفاع في مستويات المخزون، وانخفاض في الإنتاجية، واستخدام منخفض للقدرات، وعدم كفاية حجم الإنتاج، واستخدام للتكنولوجيا القديمة". ويمكن لأية هزة شديدة تتعرض لها قطاعات كالمنسوجات والسيارات أن تسفر عن خسائر طائلة في الوظائف، يصعب تعويضها بالتوسع في مجالات أخرى، ما لم تعالج هذه الهزة بطريقة سليمة (الجدول ٢).

ومن المتوقع أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في عملية التحول هذه بفضل زيادة الصادرات؛ فعلى النقيض مما حدث في المناطق النامية الأخرى، زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الصين في السنة الماضية، ويرجع كثير من الفضل في ذلك إلى شبكات الإنتاج الدولية. فقد وصلت حصة الشركات الأجنبية من مجموع الصادرات الصينية إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٠، بعد أن كانت ٢ في المائة فقط في عام ١٩٨٦. غير

أن التقرير يحذر من توقع أكثر مما يمكن أن تحققه الشركات عبر الوطنية؛ فمعظم أنشطتها يعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات التي تشكل نصف قيمة صادراتها، ومع ارتفاع الأرباح المحولة (٢٠ بليون دولار)كثيرا عن الفائض المحقق من التصدير (بليونا دولار)، لا تزال الأرباح المعاد استثمارها (وتقدر بـ١٢ بليون دولار) غير كافية لجعل الشركات الأجنبية مساهما إيجابيا في الحساب الجاري للصين. وعلى أية حال، فمن المستبعد أن تقوم هذه الشركات بسد فجوة العمالة التي قد تسببها أية زيادة مفاجئة في الواردات؛ ويرى التقرير أن تحقيق ذلك يتطلب زيادة الصادرات إلى أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٥، ولكن هذا يستدعي إجراء عملية نقل واسعة النطاق للنشاط التجاري من مناطق أخرى من العالم النامي، وإغراق الأسواق بمنتجات الملابس وبعض السلع الإلكترونية، وهما عمليتان يكون فيهما الخطر من "خطأ التعميم"، أي الافتراض الخاطئ بأن ما يصح للفرد يصح أيضا للجماعة، مرتفعا بالفعل.

ويقول التقرير إن رغبة الصين في المضي قدما على جبهتي التصنيع والاندماج ستتطلب نطاقا كاملا من السياسات الرامية إلى تشجيع جزء كبير من قوتها العاملة الماهرة على الانتقال إلى أنشطة تصنيع جديدة، وإجراء تحديث تكنولوجي سريع وحسن التسلسل، يشمل الاستعاضة عن الأجزاء والمكونات المستوردة بأجزاء ومكونات منتجة محليا. وسيلزم أيضا وضع سياسات للمساعدة في إنشاء العديد من الوظائف الجديدة الإضافية في القطاعات الداخلية، بما فيها قطاع الخدمات. وستكون تنمية المهارات أمرا ضروريا بمرور الوقت للحفاظ على سرعة عملية التصنيع. ويخلص التقرير إلى أن الصين تستوفي الشروط الأساسية اللازمة للأخذ بهذه الاستراتيجية، ويرى بعض الأدلة على تحركها في هذا الاتجاه.

ويتمثل التحدي الفوري، أثناء قيام الصين بإعادة تشكيل استراتيجيتها الإنمائية، في ضمان سهولة التكيف مع الظروف الجديدة. ويقول التقرير في هذا الصدد إن من المهم أن تحتفظ الصين باستقلالها في إدارة سعر صرف عملتها، بل ومنع إصابة قطاعات معينة من اقتصادها بالخلل، متى دعت الحاجة إلى ذلك. فبإمكان الجمع بمهارة بين التسويات النقدية والضرائب المحلية أن يساعد على امتصاص الهزات التي قد تتعرض لها الصناعات الضعيفة، بدون التسبب في اضطرابات في تخصيص الموارد أو بدون انتهاك للتعهدات التي التزم بها البلد عند انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية.

*** *** ***

يمكن الاطلاع أيضا على هذا البيان الصحفي باللغة الإنكليزية على شبكة الإنترنت، على العنوان التالي: http://www.unctad.org/en/press/pressref.htm

للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ: Yilmaz Akyz, Director, Division on Globalization and Development Strategies, tel: +41 22 907 5841, fax: +41 22 907 0274, email: yilmaz.akyuz@unctad.org; Erica Meltzer, Press Officer, tel: +41 22 907 5828/5365; or Alessandra Vellucci, Information Officer, tel +41 22 907 5828/4641, fax: +41 22 907 0043, email: press@unctad.org.

TDR 2002

الجدول ١

الأجور وتكاليف وحدة العمل في التصنيع: مقارنة بين الصين ومجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة والنامية [أ]، ١٩٩٨

الاقتصاد	النسبة إلى مستوى الصين من	
	الأجور	تكاليف وحدة العمل
الولايات المتحدة	٤٧,٨	١,٣
السويد	٣٥,٦	١,٨
اليابان	٢٩,٩	١,٢
سنغافورة	٢٣,٤	١,٣
مقاطعة تايوان الصينية (١٩٩٧)	٢٠,٦	٢,٣
جمهورية كوريا	١٢,٩	٠,٨
شيلى	١٢,٥	٠,٨
المكسيك	٧,٨	٠,٧
تركيا	٧,٥	٠,٩
ماليزيا	٥,٢	١,١
الفلبين (١٩٩٧)	٤,١	٠,٧
بوليفيا	٣,٧	٠,٦
مصر	٢,٨	١,٥
كينيا	٢,٦	٢,٠
إندونيسيا (١٩٩٦)	٢,٢	٠,٩
زمبابوي	٢,٢	١,٢
الهند	١,٥	١,٤

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا إلى قاعدة بيانات اليونيدو للإحصاءات الصناعية؛ والمكتب الوطني للإحصاءات، *حولية الصين الإحصائية، ١٩٩٩*.

ملاحظة: تشمل الأجور وتكاليف وحدة العمل التغيرات الاجتماعية والاستحقاقات الإضافية؛ ولحساب متوسط تكاليف وحدة العمل، تم تقسيم الأجور على القيمة المضافة للمنتجات المصنعة.

(أ) نسب متوسط الأجور وتكاليف وحدة العمل في الاقتصادات المبينة في القائمة إلى مستويات الصين.

TDR 2002

الجدول ٢

نتائج محاكاة لأثر تخفيض الجمارك بعد الانضمام على النواتج والعمالة ونسبة الواردات/النواتج في الصين، حسب القطاع، ١٩٩٧ – ٢٠٠٥

	الفرق بين الانضمام وعدم الانضمام [أ]			***بند تفسيري:*** *نسبة*
		العمالة	*نسبة الواردات/*	*الواردات/النواتج في عام*
	حجم النواتج	*العمالة غير الماهرة*	*العمالة الماهرة*	*النواتج*	*١٩٩٧*
قطاع الإنتاج	*بالنسبة المئوية*		*(بنقاط النسبة المئوية)*	*(بالنسبة المئوية)*
البذور الزيتية	-٥٣,٥	-٦٠,٦	-٦١,٥	٩٢,٣	٤٠,٢
المشروبات ومنتجات التبغ	-٣٨,٧	-٣٥,٣	-٣٨,٨	٤٦,٨	٤,٦
الزيوت والدهون النباتية	-٦,٥	-٤,٥	-٧,٣	١٩,٤	٤٣,٠
السيارات وقطع الغيار	-١١,١	-٨,١	-١١,٧	٩,٠	١٥,٤
محاصيل أخرى	-٨,٨	-١٢,١	-١٢,٧	٨,٨	٧,٧
المنسوجات	٢,١	٣,٧	٠,٦	٦,٧	٢٢,٠
الحبوب والخضراوات والفواكه	-٤,٨	-٧,٧	-٨,٣	٤,٩	١,٧
منتجات الألبان	-٣,٨	-١,٩	-٤,٧	٤,٦	٢١,٨
أجهزة وصناعات متنوعة	-٢,١	-٠,٢	-٣,٥	٣,٥	٢٠,٩
منتجات خشبية	-١,٥	٠,٤	-٢,٨	٢,٨	١٦,٩
معدات إلكترونية	١٤,٤	١٥,٥	١٢,٥	٢,٧	٥٩,٥
ملابس	٢٢,٠	٢٢,٦	١٩,٩	٢,٥	٧,٢
خامات ومنتجات معدنية	-٢,٦	-٠,٥	-٣,٨	١,٨	١٠,٠
الحراجة وصيد الأسماك	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٥	١,٨	٣,٠
الأرز المعالج	٠,٢	١,٨	-٠,٩	١,٢	١,١
معدات النقل	-١,٥	٠,٥	-٣,٠	٠,٩	٣٥,٤
الوقود والمعادن	-٠,٤	-١,٥	-٢,٠	٠,٨	١٥,٢
المنتجات الكيميائية والنفطية	٠,٥	٢,٤	-٠,٧	٠,٧	٢٢,٩
الخدمات	١,٨	٣,٩	٠,٤	٠,٠	٣,٢
المنتجات الجلدية	١٣,٧	١٤,٥	١١,٨	-٠,٠	١١,٢
اللحوم ومنتجات اللحوم	٥,٤	٦,٧	٤,١	-٠,٣	١١,٧
الحيوانات والمنتجات الحيوانية	٦,٦	٥,٣	٤,٧	-١,٧	١,٧
المنتجات الغذائية	٦,٠	٧,٣	٤,٨	-٢,٠	٩,١

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا إلى محاكاة استخدم فيها نموذج أعده مشروع تحليل التجارة العالمية (هرتل، ١٩٩٧).

(أ) تتم المقارنة بين القيم الناشئة عن محاكاة أداء الصين بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، والقيم في حالة افتراض عدم انضمام الصين إليها.

– – – – –